المحور التاسع: اقتراب الثقافة السياسية

تمهيد: يتأثر أي نظام سياسي بالبيئة المحيطة به، وتلعب الثقافة السياسية دوراً مهماً في تحديد طبيعة هذه البيئة عبر المدخلات النابعة من البيئة، وعبر توقعات الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من النظام السياسي، والمطالب التي يضعونها على كاهل هذا النظام.

فالثقافة السياسية تشكل جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ومن هنا يهدف أنصار هذا الاقتراب إلى الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع.

1- تعريف الثقافة السياسية: يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذى يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، حجم الاهتمام الذي توليه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي .. .

2- مكونات الثقافة السياسية: يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية وهي:

- **المرجعية:** وهى تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية،

وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.

- **التوجه نحو العمل العام:** هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الخاصة وبين التوجه الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية فى التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

- **التوجه نحو النظام السياسي:** الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة، كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي.

- **الإحساس بالهوية:** يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة فى العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

3- المفاهيم الأساسية لاقتراب الثقافة السياسية:

- **الثقافة السياسية :** وتعد بمثابة المفهوم المحوري الذي سُميَّ الاقتراب على أساسها وقد أدخل **جابرييل ألموند** هذا المفهوم إلى نطاق التحليل السياسي في عام 1956 عندما نشر مؤلفاً بعنوان "الثقافة السياسية"، حيث عرَّفها بأنَّها: "توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذا رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي".

ومن هذا المنطلق يثير اقتراب الثقافة السياسية مجموعة من التساؤلات: كيف ينظر الأفراد إلى النظام السياسي ككل بصفة عامة؟ وما هي نظرتهم إلى مختلف مكونات النظام السياسي سواء من حيث الدور الذي تضطلع به ومدى قدرته على تحقيق هذا الدور؟ كيف يرى الفرد دوره في النظام السياسي؟ وإلى أي حد يرى أنَّه ينبغي عليه أن يلعب دوراً وأن يشارك في الحياة السياسية؟

- **التوجهات:** يشير التوجه إلى كل ما هو كامن ودفين في النفس البشرية نتيجة التنشئة قد يدركها الفرد وقد لا يدركها، وتؤثر توجهات الأفراد على اتجاهاتهم ومن ثم على سلوكهم فإذا ما نشأ الفرد في بيئة متدينة مثلاً فإنَّ هذا يخلق لديه توجهاً دينياً وبالتالي تتحدد اتجاهاته وسلوكياته في هذا الإطار.

وفي إطار تطويرهم لاقترب الثقافة السياسية استند **ألموند وفيربا** على دراسات كل من **تالكوت بارسونز وإدوارد شيلز** في علم الإجتماع السياسي حول مكونات التوجهات وميّزا بين ثلاثة أشكال من التوجهات السياسية هي:

-**التوجه الإدراكي:** ويقصد بذلك المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه الأدوار. وكذا مدخلات النظام ومخرجاته...الخ.

-**التوجه العاطفي**: ويقصد بذلك مشاعر الأفراد اتجاه النظام السياسي ككل أو أي من أجزائه ومكوناته من كُره وحُب.

-**التوجه التقييمي:** ويقصد بذلك الأحكام والأراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه.

واستناداً إلى ذلك، ميَّزَ **الموند وفيربا** بين ثلاثة أنماط مثالية من التوجهات السياسية وهي:

* **التوجهات السياسية الضحلة أو الضيقة** : والتي تسود المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتمايزة أو التخصص ويمكن للفرد بأن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة مثل شيخ القبيلة الذي يلعب دور المشروع والحاكم والقاضي والقائد العسكري، وتتسم التوجهات السياسية الضحلة بغياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراك أن النظام السياسي لن يستجيب لمطالبهم ومن ثم تدني أو عدم اعتقاد الفرد بأنَّ له دور في النظام ينبغي عليه القيام به.

* **توجهات الخضوع** :وتتسم بدرجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكاً منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية العادية لهم، إضافة إلى درجة محدودة من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكاً منهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

* **توجهات المشاركة** :وتتسم بدرجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي، إضافة إلى درجة عالية أيضاً من التوجهات صوب مدخلات النظام السياسي اقتناعاً من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيها، ومن ثم يضطلع الأفراد بدور فعَّال ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام.

4- الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب : ينطلق أنصار هذا الاقتراب من افتراض أنَّ هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي باعتبار أنَّ السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول، وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلابُدَّ له من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع.

وباعتبار أنَّ الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي فقد نُظِرَ إليها باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي باعتباره متغيراً تابعاً بما يعنيه ذلك أنَّه إذا حدث تَغَيُّرَاً في الثقافة السياسية فإنَّه يترتب عليه تغيراً في السلوك السياسي.

والثقافة السياسيّة ليست فطرية بل مكتسبة وتراكمية مُتغيرة غير ثابتة من خلال التنشئة السياسية، وبذلك تكون الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة السياسية، والتي يتم بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر، ويقوم بذلك عدد من مؤسسات التنشة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

5- العوامل التي عززت استخدام اقتراب الثقافة السياسية: هناك مجموعة من العوامل التي عززت من استخدام هذا الاقتراب في تحليل النظم السياسية من جهة واستخدامه كمعيار للمقارنة منها من جهة أخرى هي:

- أن النظم السياسية في علاقاتها المتشابكة داخليا وخارجيا تظم جوامب متعددة (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) إضافة للثقافة السياسية، فهي جزء مهم في تكوين وعمل النظم السياسية المخلتفة.
- يرى فيربا أن الثقافة السياسية لأي نظام سياسي تساعد في تفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات داخل أي نظام سياسي وحتى النظام السياسي نفسه، لذا يرى أنه لا يمكن إهمال الثقافة السياسية لأنه لا يمكن تفسير السلوك السياسي من خلال الدساتير والمؤسسات فقط.